العرب
السبت 2019/11/23
السنة 42 العدد 11537

مساع تركية لمنافسة إمدادات الكهرباء الإيرانية في العراق

بغداد لن تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي قبل ثلاث سنوات في ظل التحديات المالية

تتحرك تركيا في اتجاهات مختلفة في مسعىً للخروج من أزمتها الاقتصادية، وآخر خطواتها محاولة تعويض إمدادات الكهرباء الإيرانية إلى العراق، رغم التعاطف، الذي دأب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على إظهاره تجاه طهران بوجه العقوبات الأميركية.

إسطنبول - تحاول تركيا اتخاذ أزمة الكهرباء في العراق بوابة للنفاذ إلى اقتصاد جارها النفطي، والذي جعلت منه تجربته السياسية القائمة منذ حوالي 16 سنة نموذجا في سوء التصرّف في الثروات وهدرها.

وبينما يعاني العراق من نقص إنتاج وإمدادات الطاقة الكهربائية اللازمة لتلبية حاجة الاستهلاك اليومية، تملك أنقرة فائضا في الكهرباء، ما يمهد لاحتمالية عملية تصديره لبغداد التي لم تستطع فك ارتباطها بالإمدادات الإيرانية.

وتجد تركيا في العراق، لاسيما قطاعه النفطي، متنفسا اقتصاديا مناسبا في ظل حالة التراجع التي يعيشها الاقتصاد التركي تحت تأثير التوتّرات السياسية، التي أثارتها سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان.

ولكن سيتعيّن على أنقرة أن تنافس بشراسة على حصّة في الكعكة العراقية، إذ ستكون في مقدّمة منافسيها إيران التي تحمي نفوذها في العراق عبر طبقة واسعة من السياسيين وقادة الميليشيات النافذين.

وسعى بوراق قويان رئيس جمعية تجارة الطاقة بتركيا إلى الترويج لتعافي اقتصاد بلاده بالقول إن "استفادة بلادنا من فائض الكهرباء من خلال تصديره، سيكون له تأثير إيجابي على السوق المحلية أيضا".

ونسبت وكالة الأناضول لقويان تأكيده على أن العراق يمكن أن يكون سوقاً جديدة لصادرات الكهرباء التركية، وأن هذه التجارة يمكن أن تبدأ خلال العام المقبل.

ويعاني العراق من نقص كبير في إمدادات الكهرباء بفعل العديد من المشاكل من بينها انهيار البنية التحتية في العديد من المدن بسبب الحرب المستمرة منذ الغزو الأميركي في عام 2003.

ويبلغ إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق قرابة 18 ألف ميغاواط/ساعة، بينما يبلغ حجم الاستهلاك 23 ألف ميغاواط، والعجز يبلغ 4 آلاف ميغاواط، فيما يتم استيراد ألف ميغاواط من إيران.

وأوضح المسؤول التركي أن بلاده تخطط لتصدير ما بين 200 إلى 400 ميغاواط في المرحلة الأولى في حال تم الاتفاق، مما سيحقق دخول عملة صعبة للبلاد.

ورغم أن تركيا لن تواجه أية مشكلات فنية في تصدير الطاقة الكهربائية للعراق بسبب قصر المسافة بين أقرب نقطتين في البلدين، فإن البعض يعتقد أن الأمر قد يواجه صعوبات إذا ما سعت طهران إلى قطع الطريق أمام الحكومة العراقية، التي تدين لها بالولاء.

وأكد قويان وجود لقاءات ومباحثات تركية عراقية بخصوص الصفقة. وقال "لو تمكنا من رفع الرقم مع العراق، سيمكننا تحقيق صادرات بمليار دولار، وبذلك نكون أدخلنا عملة صعبة واستفدنا من الفائض في الكهرباء".

وصرح وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي فاتح دونماز، عقب زيارته للعراق في أغسطس الماضي أن الجانبين اتفقا لاستئناف تجارة الكهرباء وأن أنقرة أنهت كل الاستعدادات اللازمة لذلك.

وأقر العراق مطلع الشهر الحالي بعجزه عن فك ارتباطه بإمدادات الكهرباء الإيرانية رغم الضغوط المسلطة عليه من قبل الولايات المتحدة نتيجة العقوبات المفروضة على طهران.

وقال عباس جبر وكيل وزارة الكهرباء العراقية خلال مؤتمر للطاقة بالعاصمة المصرية القاهرة إن بلاده "تستورد سبعة غيغاواط من الكهرباء من إيران لتعويض الفجوة بين الإنتاج المحلي من الكهرباء واحتياجات البلاد".

ورجح أن يحقق العراق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء في غضون ثلاث سنوات، لكنه أكد في المقابل أن ذلك يمثل تحديا كبيرا بسبب أن المستهلكين يدفعون نسبة من تكاليف الإنتاج.

ووفق البيانات الرسمية، تبلغ الطاقة الإنتاجية المحلية للكهرباء 19.5 غيغاواط من الكهرباء، بينما تحتاج البلاد إلى 26.5 غيغاواط، حيث تعوض الواردات من إيران تلك الفجوة.

ولا تشمل تلك الأرقام إقليم كردستان شبه المستقل في شمال العراق.

بوراق قويان

إذا تم الاتفاق سنصدر 400 ميغاواط للعراق في مرحلة أولى

وأكد جبر بشأن اعتماد العراق على إيران أن هذا الأمر اضطراري لأن البلاد لا تمتلك قدرات توليدية كافية لتغطية الطلب المتزايد على الكهرباء.

لكنه أشار إلى أن العراق يتوقع تنويع موردي الكهرباء، إذ من المتوقع أن يبدأ تشغيل الربط الكهربائي مع دول عربية في الخليج في صيف 2020، مع طاقة توريد نحو 500 ميغاواط.

وقال جبر إن "المبالغ المحصلة من المستهلكين العراقيين تكفي لتغطية ما يقل عن عشرة بالمئة من تكاليف الإنتاج ومع ذلك نحاول تعزيز الطاقة الإنتاجية مستقبلا"، دون أن يذكر التفاصيل.

وتسببت الأضرار التي خلفها تنظيم داعش المتطرف بعد سيطرته على العديد من المدن العراقية في خفض الطاقة الإنتاجية المحلية بنحو 4.5 غيغاواط.

ويلجأ العراقيون إلى بدائل الطاقة الكهربائية لسد النقص الحاد، كالمولدات الكهربائية المنزلية الصغيرة، أو المولدات الأهلية التي تزود الأحياء السكنية بالطاقة، مقابل اشتراك شهري، ما يثقل كاهل المواطنين بشكل كبير.

وكانت الحكومة العراقية قد شددت في مايو الماضي، على ضرورة عدم تسييس الكهرباء مع اشتداد تقاطع المصالح الإقليمية والدولية المرتبطة بمشاريع إنهاء الأزمة المزمنة.

وأعلنت حينها بلوغ طاقة التوليد مستويات قياسية وتحقيق فائض، وهو ما أثار التساؤلات بشأن مستقبل شراء الإمدادات الإيرانية.

وتقول مصادر حكومية إن الولايات المتحدة تضغط على بغداد للشراكة مع شركات أميركية، مثل جنرال إلكتريك واكسون موبيل وهانيويل، ووقف الاعتماد على الطاقة الإيرانية.

وتكمن صعوبة مهمة وزارة الكهرباء في انقسام البرلمان والحكومة بين فريق يدين بالولاء لإيران وفريق متحفظ على نفوذها في ظل ضغوط أميركية لوقف شراء الكهرباء والغاز من إيران.

كما أن هناك تقاطعات بشأن عقود التطوير الشامل لقطاع الكهرباء بعد تفضيل بغداد لشركة سيمنز الألمانية لتولي تلك المهمة بموجب عقود تصل قيمتها إلى 16.5 مليار دولار.

انتهاز تركي لأزمات العراق

بغداد تثقل موازنة 2020 ببيع الوهم للمحتجّين

بغداد - تتزايد المؤشرات وتحليلات الخبراء بأن الاقتصاد العراقي سيدخل في طريق مسدود خلال الفترة المقبلة بسبب وعود الترضية التي أعلنت عنها الحكومة، الأمر الذي سيثقل كاهل موازنة 2020 بشكل أكبر مع استمرار الضبابية في معالجة فوضى الاحتجاجات التي عطلت صادرات النفط.

ويجمع خبراء على أن التدابير الإرضائية المتبعة من الحكومة العراقية لتهدئة المحتجّين، ستفاقم المشكلات الاقتصادية المستقبلية للبلاد، وستظهر بوضوح في الزيادة الكبيرة في الإنفاق بموازنة العام المقبل.

ويؤكد الخبير الاقتصادي العراقي همام الشماع أن الحكومة، التي ترفض الاستقالة، تحاول امتصاص غضب المحتجّين بتقديم عروض في شكل "تعهدات ترضية" كحل ترقيعي بدل القيام بالإصلاحات اللازمة.

واعتبر في تصريحات لوكالة سبوتنيك الروسية أن بغداد في موقف دفاعي لن يدوم طويلا خاصة وأنها أمام تحديات كثيرة لا يمكن للموازنة الجديدة أن تحلها.

وشكك الشماع في قدرة الحكومة على جمع تمويلات إضافية للموازنة البالغ حجمها 116 مليار دولار، وهي الأكبر في تاريخ البلاد، وبالتالي فإنها ستثقل كاهلها بأموال هي في غنى عنها بالنظر إلى الظروف المعقدة للبلاد.

ويتفاقم غموض الأوضاع مع إغلاق المحتجّين طرقا تؤدي إلى معبر سفوان الحدودي مع الكويت وميناء خور الزبير على الخليج العربي في محافظة البصرة جنوبي البلاد، إلى جانب ميناء أم قصر التجاري.

ورغم إعادة فتح ميناء أم قصر الواقع في محافظة البصرة، والذي يستقبل واردات الحبوب والزيوت النباتية وشحنات السكر لإطعام السكان، فإن الأمور لا تقتصر على هذه الوضعية.

وتعتبر البصرة مركز صناعة النفط في العراق، كما أنها المنفذ الوحيد على البحر، حيث تضم خمسة موانئ فضلاً عن عدة منصات لتحميل النفط على ناقلات بحرية في الخليج العربي.

ويشهد العراق، العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، منذ أواخر الشهر الماضي احتجاجات شعبية شملت معظم محافظات البلاد وقد واجهتها السلطات بالوعود وبيع الوهم للمحتجّين.

وقد خلفت تلك التحركات الشعبية خسائر مادية حتى الآن بلغت حوالي 6 مليارات دولار، بحسب التقديرات الرسمية، ولكن البعض يرى أنها أكثر من ذلك بكثير.

ورغم الموازنات الانفجارية التي ينفقها العراق سنويا على مختلف القطاعات، إلاّ أن التلازم الغريب بقي قائما بين سوء الخدمات المقدمة للسكان والزيادة المطردة في حجم الديون الخارجية.

ويؤكد هذا المنحى أن الحصة الأكبر من عوائد النفط تذهب لصالح الأحزاب، التي تهيمن على السلطة بعيدا عن الرقابة الحكومية، إذ منذ 2003 تاريخ الغزو الأميركي للعراق، لم تنجز الحكومات المتعاقبة مشروعات عملاقة كي تبرّر هدر هذه المبالغ الطائلة.

وجاءت آخر تقديرات صندوق النقد الدولي للوضع المالي العراقي في يوليو الماضي لتكرس حالة التشاؤم التي تحيط بالاقتصاد المحلي بالرغم من تحسن أسعار النفط بما يتجاوز الحد الأدنى الذي توقعته الحكومة العراقية للبرميل الواحد.

وقال صندوق النقد حينها إن "إعادة الإعمار وتعافي الاقتصاد بعد الحرب على تنظيم داعش سارا بمعدل بطيء".

125

مليار دولار حجم ديون العراق، بينما الموازنة المقبلة يتوقع أن تبلغ حوالي 116 مليار دولار

واقتصر ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على نسبة أقل من واحد بالمئة على أساس سنوي خلال العام الماضي.

ويرجع محللون ذلك إلى ضعف تنفيذ عمليات إعادة الإعمار وغيرها من الاستثمارات العامة، بينما انكمش إجمالي الناتج المحلي الكلي بنحو 0.6 بالمئة مع خفض الإنتاج النفطي المتعلق باتفاق أوبك.

ووفقا لهذا التقديرات، فإن الآمال تتلاشى بشأن قدرة العراق على سداد جزء من ديونه الخارجية، فضلا عن الداخلية.

ونقلت الصحافة المحلية عن النائب أحمد مظهر قوله في وقت سابق هذا الشهر إن ديون العراق، وخصوصا الخارجية، بلغت 125 مليار دولار وبقاؤها ينذر بوجود خطر على المستقبل الاقتصادي للعراق.

وتضمنت موازنة العام الجاري نحو 15 مليار دولار لسداد الديون لكن من غير الواضح ما إذا كانت الحكومة العراقية قد أنفقت المبلغ في هذا الباب فعلا في ظل انعدام الشفافية في ما يتعلق بالبيانات المالية الرسمية.

أبل تستعيد بريقها في السوق الصينية

تؤكد أحدث المؤشرات أن المستهلكين الصينيين استعادوا شهيتهم تجاه هواتف آيفون الذكية رغم ظروف الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، ما يعزز خطوات عملاق الإلكترونيات أبل لاستكمال التحول الاستراتيجي غير المسبوق في قواعده وأركانه المتينة، لينقل الشركة إلى مرحلة تصبح فيها بمثابة "دولة".

كاليفورنيا (الولايات المتحدة) - كشفت بيانات تسويقية أن شركة أبل الأميركية للإلكترونيات استعادت بريقها في الصين من خلال هواتف آيفون 11 بعد سلسلة من العثرات بسبب الحرب التجارية بين بكين وواشنطن.

وذكر تقرير نشرته الأكاديمية الصينية للعلوم وتكنولوجيا الاتصالات التابعة لوزارة التكنولوجيا الصينية، أن مبيعات آيفون ارتفعت بنحو ستة بالمئة في الصين خلال الشهرين الماضيين مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وباعت أبل خلال شهري سبتمبر وأكتوبر الماضيين قرابة عشرة ملايين جهاز من أحدث هواتفها الذكية، والذي كشفت عنه قبل أشهر مع آيفون 11 برو وآيفون 11 ماكس، رغم ارتفاع أسعارها مقارنة بالمنتجات الصينية.

ويقول خبراء إن هذا يعد أول مؤشر على تحسن أداء أبل منذ طرح الهاتف الجديد آيفون 11 في الخريف الجاري.

وخلال الأشهر السابقة تراجع أداء أبل في الصين في ظل المنافسة القوية من شركات محلية مثل هواوي وشياومي، التي تقدم منتجاتها بأسعار أرخص مع إمكانيات عالية وتصميمات أنيقة.

أبل سوف تصبح أحد أهم اللاعبين في السوق عندما تطلق الفئة الجديدة من آيفون بتقنية الجيل الخامس للاتصالات

ووفقا لوكالة بلومبرغ للأنباء الأميركية الاقتصادية، خسرت أبل حصة سوقية على الصعيد الدولي أمام سامسونغ وهواوي، قبل طرح الهاتف الجديد آيفون 11.

وقال نيكول بينغ المحلل الاقتصادي بمؤسسة كانايس للأبحاث السوقية "يبدو أن المستهلكين الصينيين يستقبلون الإصدار آيفون 11 بشكل أفضل مقارنة بإصدارات العام الماضي نظرا لانخفاض سعره في أسواق التجزئة".

وأضاف "نحن نشهد ضعفا في مبيعات الإصدارات الأقدم، ولكن المنتجات الأحدث تحقق أداء قويا".

وذكرت الأكاديمية الصينية للعلوم وتكنولوجيا الاتصالات أن مبيعات الهواتف الذكية بشكل عام في الصين انخفضت بنحو 5 بالمئة لتصل إلى حوالي 3.69 مليون جهاز خلال الشهرين الماضيين.

وأكملت أبل نهاية الشهر الماضي، تحولا استراتيجيا في قواعدها، لتنقل الشركة لمرحلة تصبح فيها بمثابة "دولة" كبرى من نوع جديد، يصل عدد سكانها إلى مليار نسمة، في نموذج متكامل تنفرد به عن جميع الشركات العالمية.

وحين دخلت أبل في أزمة وجودية قبل عام بسبب تراجع مبيعات هواتف آيفون، لم يكن أحد يتوقع أن تنتفض بهذه السرعة وتبني قواعد إمبراطورية جديدة على أسس مستدامة تنهي ورطة خضوعها لتذبذب مبيعات آيفون.

وأشارت استراتيجي آناليتكس، وهي شركة تحليل السوق، في أحدث تقاريرها إلى أن أبل سوف تصبح أحد أهم اللاعبين خلال الفترة القادمة عندما تطلق الفئة الجديدة من آيفون بتقنية الجيل الخامس للاتصالات.

ويمتلك العملاق الكوري سامسونغ حوالي 40 بالمئة من حصة السوق العالمية، بينما لدى العملاق الصيني هواوي نحو 30 بالمئة. وهذا الأمر يرجع لعدم قيام الشركة الأميركية بدخول سوق الجيل الخامس حتى اليوم.

وتشير المعلومات المتعلقة بمبيعات الربع الثالث من هذا العام، إلى أن أبل تحتل المركز الثالث في السوق العالمية للهواتف الذكية بعد سامسونغ وهواوي.

وبلغت مبيعات أبل 44.8 مليون هاتف، ما يعني أن حصتها لم تتجاوز 11.7 بالمئة من إجمالي المبيعات عالميا.

آيفون منافس شرس رغم العثرات